

سنوات سجناً لـ 6 باكستانيين بتهمة غسل أموال مخدرات 10





دائرة القضاء
JUDICIAL DEPARTMENT



الإمارات
THE EMIRATES

**جنايات أبوظبي تدين 6 باكستانيين
وشركتين بتهمة غسل أموال متحصلة
من تجارة المخدرات**



الحكم تضمن غرامات بقيمة 160 مليون درهم

أدانت محكمة جنايات أبوظبي 6 متهمين جميعهم من الجنسية الباكستانية وشركتين مملوكتين للمتهم الأول؛ بارتكاب جريمة غسل الأموال عن طريق إجراء معاملات مصرفية مشبوهة لمحاولة إخفاء حقيقة مبالغ مالية متحصلة من الاتجار بالمخدرات.

كما قضت المحكمة بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن عشر سنوات لكل منهم مع إلزامه بغرامة 10 ملايين درهم والإبعاد عن الدولة بعد تنفيذ العقوبة. كما قضت المحكمة اعتباراً على شركتين؛ إحداها للإعلان والثانية لتجارة الإلكترونيات؛ بتغريم كل منهما مبلغ خمسين مليون درهم، ومصادرة الأموال محل جريمة غسل الأموال.



judicial_official

+971 2 600 599 799

600 599 798

info@judicial.gov.ae

adjud.gov.ae

أبوظبي: «الخليج»

أدانت محكمة جنايات أبوظبي المختصة بنظر جرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي 6 متهمين جميعهم من الجنسية الباكستانية وشركتين مملوكتين للمتهم الأول؛ بارتكاب جريمة غسل الأموال عن طريق إجراء معاملات مصرفية مشبوهة لمحاولة إخفاء حقيقة مبالغ مالية متحصلة من الاتجار بالمخدرات.

قضت المحكمة بمعاقبة كل من المتهمين؛ (ع ع ع ص) و (م س خ م أ) و (ش ا ش م ز) و (س م ش ك ش) و (ك ط د ط م د) و (ع ز ع) بالسجن عشر سنوات لكل منهم مع إلزامهم بغرامة 10 ملايين درهم والإبعاد عن الدولة بعد تنفيذ العقوبة. كما قضت المحكمة اعتباراً على شركتين؛ إحداها للدعاية والإعلان والثانية لتجارة الإلكترونيات؛ بتغريم كل منهما مبلغ خمسين مليون درهم، ومصادرة الأموال محل جريمة غسل الأموال سواء السائلة أو أي من الأصول المادية أو المعنوية.

وأكدت دائرة القضاء في أبوظبي، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بنظام تشريعي مالي متكامل ومرن وبنية قضائية متخصصة في مجال مكافحة جرائم الأموال. مما ساهم في الحد من عمليات غسل الأموال وساعد على ضبط المتورطين فيها. مشيدةً بتكامل الجهود بين مختلف الجهات القضائية والتنفيذية والمالية في إطار نظام رقابي وقائي وردعي يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني.

وأشارت إلى أن التعديل الأخير في قانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب؛ ساهم في تعزيز قدرة مختلف الجهات المعنية على مواجهة هذه الجرائم بمزيد من الفاعلية، حيث شدد المشرع العقوبات على من تثبت إدانتهم بأي من هذه الجرائم، كما وسع نطاق التجريم لتشمل كل من كان عالماً بأن الأموال متحصلة من جناية أو جنحة، واعتبر جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة ولا يشترط حصول الإدانة بارتكاب الجريمة الأصلية لإثبات المصدر غير المشروع للمتحصلات.

وفي تفاصيل القضية؛ أحوالت النيابة العامة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة نسخة من ملف قضية اتجار بالمخدرات تم ضبطها في أبوظبي، إلى نيابة الأموال الكلية في أبوظبي للقيام بتحقيق مالي موازي في القضية في إطار

اختصاصاتها الولائية، حيث بينت التحقيقات أن المتهمين الأربعة الذين تمت إدانتهم في الجريمة الأصلية وهي الاتجار في المخدرات؛ يعملون في إطار تشكيل عصابي يضم أشخاصاً خارج وداخل الدولة، يقوم خلاله أفراد التشكيل في الخارج بالتعامل مع المشتري «المتعاطي»، وإعطائه بيانات مكان وجود المخدرات وذلك بعد أن يودع ثمنها في أحد الحسابات المصرفية للمتهمين المقيمين داخل الدولة أو حساب إحدى الشركات، ليقوموا بتحويلها لاحقاً عبر شركات الصرافة إلى أشخاص في باكستان. وقد تم العثور في مكان إقامة المتهمين على ما يقارب مليوني درهم. كما بينت تحقيقات نيابة الأموال تورط شخصين من نفس الجنسية في قضية غسل الأموال دون أن يثبت تورطهم في الجريمة الأصلية المتعلقة بالاتجار بالمخدرات.

وكانت نيابة الأموال قد قامت بكشف السرية عن حسابات المتهمين وفق القانون، حيث تبين أن جميع حسابات المتهمين المصرفية تتضمن حركة دوران كبيرة لا تتناسب مع أنشطة المتهمين المالية، فقد بلغ عدد عمليات الإيداع فقط في أحد حسابات المتهم الأول 50 عملية في اليوم الواحد قيمة كل منها تتراوح بين 500 و1000 درهم، وبالتحري تبين أن ثمانية من المودعين هم من أصحاب السوايق في تعاطي المواد المخدرة، علماً أن المتهم لديه حسابات مختلفة في ستة بنوك داخل الدولة، بينما لدى المتهم الثاني حسابات في ثلاثة بنوك.

كما أسفرت التحريات عن امتلاك المتهم الأول حسابات في بنكين آخرين باسم شركتين يمتلكهما، وبلغت قيمة دوران الحسابين نحو ثمانية ملايين درهم خلال ستة أشهر، بما لا يتفق مع نشاط الشركتين، وفي إطار عمليات إيداع مشبوهة لم يتم تقديم أي مستندات لتأكيد مشروعية مصدرها، مما يؤكد أن هاتين الشركتين استخدمتا كغطاء لغسل الأموال المتحصلة من جريمة الاتجار بالمخدرات بهدف إخفاء مصدرها.

ومن جهة أخرى؛ أسفر التحليل المالي لحسابات المتهمين عن تأكيد وجود ترابط وتنسيق بين هذه الحسابات ضمن عمليات منظمة، كما أظهرت التحريات أن الأسلوب المتبع في استلام الأموال وسحبها يشبه أسلوب الاتجار بالمخدرات. وأن جميع الأموال التي يتم إيداعها في هذه الحسابات يقوم المتهمون بسحبها على دفعات وتحويلها إلى أشخاص في دولة باكستان عبر شركات صرافة مختلفة داخل الدولة.